

أحكام صوم المسافر في رمضان

دراسة فقهية مقارنة

الدكتور/ محمود بن حسين الحريري
كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد بأبها

المقدمة :

من رحمة الله بعباده أن رفع عنهم الحرج، وخفف من المشاق، وهذا ظاهر في كليات ومفردات التشريع، العبادات منه والمعاملات على حد سواء، ومن ذلك صوم رمضان، فقد اقترن التخفيف والتيسير مع افتراضه ومشروعيته، حيث إن الآية التي نصت على وجوبه، تضمنت التخفيف على المريض والمسافر قال الله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ^(١) ثم جاءت السنة الفعلية والقولية موضحة لأحكام صيام المسافر، ثم طبق الصحابة رضوان الله عليهم تلك الأحكام، ورسول الله صلى الله عليه وسلم معهم وبين ظهراهم، وتتلخص هذه الأحكام بالمسائل الآتية :

الأولى : تخيير المسافر بين الصوم والفطر .

الثانية : أي الأمرين أفضل للمسافر الصوم أم الفطر ؟

الثالثة : السفر المبيح للفطر .

الرابعة : إنشاء السفر بعد دخول شهر رمضان .

الخامسة : متى يشرع المسافر بالفطر ؟

السادسة : إذا أصبح المسافر صائماً فهل له الفطر بعد ذلك ؟

(١) سورة البقرة : ١٨٥ .

السابعة : إذا قدم المسافر مفطراً هل يلزمه الإمساك ؟

الثامنة : أثر المكان الذي وصله المسافر في صومه وفطره .

التاسعة : هل يجوز للمسافر أن يصوم غير فريضة الوقت ؟

العاشرة : هل جواز الفطر خلال المسير فقط ؟

المسألة الأولى :

تخير المسافر بين الصوم والفطر :

عن أنس بن مالك قال : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان، فصام بعضنا، وأفطر بعضنا، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم^(١).

وعن قزعة بن يحيى قال : أتيت أبا سعيد الخدري، وهو يفتي الناس، وهم مكبون عليه، فانتظرت خلوته، فلما خلا، سألته عن صيام رمضان في السفر ؟ فقال: خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان عام الفتح، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى بلغ متراً من المنازل، فقال : إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأصبحنا منا الصائم، ومنا المفطر، قال : ثم سرنا فترلنا متراً فقال : إنكم تصبحون عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا، فكانت عزيمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال أبو سعيد : ثم لقد رأيتني

(١) سنن أبي داود كتاب الصوم باب الصوم في السفر ، والبخاري ك/ ٣٠ ب/ ٣٧ وليس فيه النص على رمضان، ومسلم في كتاب الصوم باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ، والنص في مسلم : سئل أنس عن صوم رمضان في السفر فقال : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ... الحديث .

أصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك وبعد ذلك^(١)، وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان، فمننا الصائم، ومننا المفطر، فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم^(٢).

وعن حمزة الأسلمي قال : قلت يارسول الله إني صاحب ظهر أعالجه، أسافر عليه وأكرهه، وإنه ربما صادفني هذا الشهر - يعني رمضان - وأنا أجد القوة، وأنا شاب، فأجد أن أصوم يارسول الله أهون علي من أن أؤخره، فيكون ديناً، أفأصوم يارسول الله أعظم لأجري أو أفطر ؟ قال : أي ذلك شئت يا حمزة . وفي رواية "إن شئت فصم وإن شئت فأفطر" ^(٣).

وهذه الأحاديث وغيرها نص في إثبات الخيار للمسافرين بين الصوم والإفطار، فإذا صام المسافر صح صومه، وإذا أفطر فله ذلك، وهو رخصة وهذا قول عامة أهل العلم من السلف والخلف، وبه أخذ الأئمة الأربعة^(٤).

قال البغوي في شرح السنة : هذه الأحاديث تدل على أن الصوم مباح في السفر، والفطر مباح، وهو قول عامة أهل العلم^(٥).

(١) رواه أبو داود في سننه ك/ الصوم ، ب/ الصوم في السفر ، ورواه مسلم في كتاب الصيام باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر وفي نهاية الحديث قال : لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر .

(٢) مسلم ك/ الصوم ب/ جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر

(٣) سنن أبي داود ك/ الصوم ب / الصوم في السفر ، وروى مسلم والنسائي نحوه . انظر شرح مسلم للنووي حـ ٧ ص ٢٣٧ وشرح النسائي للسيوطي جـ ٤ ص ١٨٥ .

(٤) المجموع ٢٦٠/٦ وحاشية ابن عابدين ٤٢١/٢ ، والمغني ١٤٩/٣ والتسهيل لمبارك بن علي الأحسائي المالكي ، ٨٢٧/٣ .

(٥) شرح السنة للبغوي ٣٠٧/٣ .

وقال الخطابي في تعليقه على حديث حمزة الأسلمي : هذا نص في إثبات الخيار للمسافر بين الصوم والإفطار^(١).

وقال ابن القيم : سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام وأفطر، وخيّر الصحابة بين الأمرين^(٢).

وقال ابن دقيق العيد: قول أنس بن مالك "فمنا الصائم ومنا المفطر" دليل على جواز الصوم في السفر، ووجه الدلالة تقرير النبي صلى الله عليه وسلم للصائمين على صومهم^(٣).

وذهب الظاهرية إلى عدم صحة صوم رمضان من المسافر، لعدم افتراضه عليه، بل الواجب صيام أيام آخر بعد ذلك .

قال ابن حزم: لا يجوز الصوم في السفر، ويقضي بعد ذلك في أيام آخر^(٤)، ثم يعزوا ابن حزم هذا إلى ثلة من الصحابة رضوان الله عليهم، منهم عمر بن الخطاب وعائشة وابن عباس وابن عمر وعبدالرحمن بن عوف وأبو هريرة .

كما ينسب هذا القول إلى سعيد بن المسيب وعطاء وعروة بن الزبير وشعبة والزهري والشعبي وعلي بن الحسين وابنه محمد والقاسم بن محمد بن أبي بكر^(٥) واستدل الظاهرية لمذهبهم بالقرآن والسنة وآثار عن الصحابة .

(١) معالم السنن مع مختصر سنن أبي داود للمنذري ٢٨٢/٣ .

(٢) زاد المعاد ٥٢/٢ .

(٣) شرح عمدة الأحكام ٢٢٦/٢ .

(٤) المحلى ٢٤٦/٦ - ٢٤٧ .

(٥) المحلى ٢٥٦/٦ - ٢٥٨ .

فمن القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ ﴾^(١).

قال ابن حزم : هذه آية محكمة بإجماع من أهل الإسلام، لا منسوخة ولا مخصوصة، فصح أن الله تعالى لم يفرض صوم الشهر إلا على من شهدته، ولا فرض على المريض والمسافر إلا أياماً أخر غير رمضان، وهذا نص جلي لا حيلة فيه^(٢).

أما من السنة فيستدلون بحديث جابر بن عبد الله، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان، فصام حتى بلغ كراع الغميم^(٣)، فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، ف قيل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام، فقال : أولئك العصاة أولئك العصاة^(٤).

قال ابن حزم : إن كان صيامه صلى الله عليه وسلم لرمضان، فقد نسخه بقوله " أولئك العصاة " وصار الفطر فرضاً، والصوم معصية، ولا سبيل إلى خبر ناسخ لهذا أبداً^(٥).

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) المحلى ٢٥٣/٦ .

(٣) اسم موضع بناحية الحجاز بين مكة والمدينة وهو واد أمام عسفان .

(٤) رواه مسلم ك/الصوم ب / جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر ، ورواه الترمذي

ك/ الصوم باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر والنسائي ك/ الصوم باب ذكر اسم الرجل .

انظر شرح سنن النسائي للسيوطي جـ ٤ ص ١٧٧ ، انظر جامع الأصول لابن الأثير ٣٩٤/٦ .

(٥) المحلى ٢٥٣/٦ .

ويستدلون بما رواه البخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في سفر فرأى رجلاً قد ظلل عليه، فسأل عنه، فقيل : صائم، فقال : ليس من البر الصوم في السفر^(١).

قال ابن حزم : وهذا مكشوف واضح، فإن قيل : إنما منع عليه السلام في مثل حال ذلك الرجل، قلنا : هذا باطل لا يجوز لأن تلك الحال محرم البلوغ إليها باختيار المرء للصوم في الحضر كما هو في السفر، فتخصيص النبي صلى الله عليه وسلم بالمنع من الصيام في السفر، إبطال لهذه الدعوى المفتراة عليه صلى الله عليه وسلم، وواجب أخذ كلامه عليه السلام على عمومته^(٢).

وللحديث السابق رواية أخرى وفي نهايتها "وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها"^(٣).

قال ابن حزم : فهذا أمرٌ بقبولها، وأمره عليه الصلاة والسلام فرض، فهي رخصة مفترضة^(٤).

ويروي ابن حزم أحاديث أخرى، يؤيد بها مذهبه في إسقاط الله الصوم عن المسافر، كقوله صلى الله عليه وسلم لعبدالله بن الشخير : أتدري ما وضع الله عن المسافر ؟ قال عبدالله : ما وضع الله عن المسافر ؟ قال رسول الله صلى الله

(١) البخاري ك/ الصوم ب/ قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ظلل عليه واشتد الحر ليس من البر الصيام في السفر ، ومسلم ك/ الصيام ب/ جواز الصوم والفطر للمسافر ، ورواه أبو داود والنسائي وأحمد في المسند . انظر شرح النسائي للسيوطي ج ٤ ص ١٧٥ ومختصر سنن أبي داود للمنذري ج ٣ ص ٢٨٤ .

(٢) المحلى ٢٥٤/٦ .

(٣) سنن النسائي ك/ الصوم باب ما يكره من الصيام في السفر ، شرح سنن النسائي للسيوطي ج ٤ ص ١٧٦ .

(٤) المحلى ٢٥٥/٦ .

عليه وسلم: الصوم وشطر الصلاة^(١)، قال ابن حزم : وصح بهذه الأخبار أن الله تعالى أسقط عن المسافر الصوم ونصف الصلاة، وهذه آثار متواترة متظاهرة لم يأت شيء يعارضها، فلا يجوز الخروج عنها^(٢).

ومن العجيب عند ابن حزم أن للمسافر أن يصوم خلال سفره ما شاء من تطوع ونذر وكفارة، بل له أن يقضي في رمضان صيام رمضان سابق، والمهم عنده أنه لا يجوز له صوم فريضة الوقت من رمضان الحاضر، بل ويرد ابن حزم على من يستنكر عليه ذلك، فيقول: فإن قيل هذه الأخبار - أدلتها السابقة - مانعة كلها بعمومها من كل صوم في السفر، وأنتم تبيحون فيه كل صوم إلا رمضان وحده، قلنا : نعم لأن النصوص جاءت بمثل ما قلنا، لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾^(٣) فافترض تعالى صوم الثلاثة الأيام في السفر ولا بد، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحض على صوم عرفة ما سنذكره إن شاء الله تعالى، وهو في السفر لمن كان حاجاً، وقال عليه الصلاة والسلام: إن أفضل الصيام صيام داود، يصوم يوماً ويفطر يوماً^(٤) فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص، وقال عليه الصلاة والسلام : من صام يوماً

(١) سنن النسائي مع شرحه للسيوطي ج ٤ ص ١٨٢ وروي بالفاظ نحوها في سنن أبي داود ، انظر : مختصر سنن أبي داود للمنذري ج ٣ ص ٢٨٩ ، و سنن الترمذي انظر: تحفة الأحوزي ج ٢ ص ٤٢ .

(٢) المحلى ٢٥٥/٦ .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) البخاري ك/ الصوم ب/ صوم الدهر ، وباب صوم يوم وافطار يوم وباب صوم داود ، ومسلم ك/الصوم ب/النهى عن صوم الدهر ، ورواه أبو داود والترمذي والنسائي في سننهم في كتب الصوم انظر مختصر سنن أبي داود للمنذري ج ٣ ص ٣٢٩ و سنن النسائي بشرح السيوطي ج ٤ ص ٢٠٩ وتحفة الأحوزي ج ٢ ص ٦٢ .

في سبيل الله، باعد الله النار عن وجهه^(١)، فحضر على الصوم في السفر، فوجب الأخذ بجميع النصوص، فخرج صوم رمضان في السفر بالمنع وحده، وبقي سائر الصوم واجبه وتطوعه على جوازه في السفر، ولا يجوز ترك نص لآخر^(٢) .
والذي يترجح — والله أعلم — ما ذهب إليه الجمهور لقوة أدلتهم، أما أدلة الظاهرية فهي مرجوحة، قد رد الفقهاء عليها، وفندوا مزاعم ابن حزم، في لي أعناق النصوص، والأخذ ببعض الدليل، وترك بعضه، كيلا يعود الاستدلال بالدليل منقوضاً.

ومن ذلك استشهاده بالآية الكريمة ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ .

قال الجصاص : في هذه الآية دلالة واضحة على أن الإفطار في السفر رخصة يسر الله بها علينا، ولو كان الإفطار لازماً، لزالَت فائدة قوله : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ فدل على أن المسافر مخير بين الإفطار وبين الصوم، كقوله تعالى : ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(٣) وقوله : ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ آهْدِي﴾^(٤) فكل موضع ذكر فيه اليسر ففيه دلالة على التخيير^(٥) .

(١) البخاري ك/ ٥٦ ، ب / ٣٦ ولفظه "بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا" .

(٢) المحلى ٢٥٥/٦ .

(٣) المزمّل : ٢٠ .

(٤) البقرة : ١٩٦ .

(٥) أحكام القرآن للحصاص ٢١٣/١ .

كما أن الآية فيها محذوف مقدر، وعليه يكون المعنى، ومن كان مريضاً أو على سفر فأفطر فعدة من أيام آخر، وأمثال الحذف والتقدير في القرآن الكريم كثير، منها قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ ﴾ ^(١) . والتقدير (فحلق ففدية) .

قال ابن العربي : وقد عُزي إلى قوم " إن سافر في رمضان قضاؤه، صامه أو أفطره " وهذا لا يقول به إلا ضعفاء الأعاجم، فإن جزالة القول وقوة الفصاحة تقتضي (فأفطر) ^(٢).

ويؤيد هذا التقدير إجماع المسلمين، على أن المريض متى صام أجزأه، ولا قضاء عليه إلا أن يفطر، وكذلك المسافر، والذي دعا الظاهرية إلى ما قالوه، أنهم حصروا معنى شهود الشهر بالحضور مقيماً، في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ والصحيح أن معنى الشهود أعم من ذلك، حيث يطلق الشهود على الرؤية، ويكون المعنى فمن رأى الهلال فليصمه، ويلحق به من علم برؤية غيره للهلال، كما يطلق الشهود على حضور الشيء وإدراكه، والمعنى فمن أدرك رمضان وهو حي فقد وجب عليه الصوم، فالوجوب على الجميع، ثم استثنت الآية المريض والمسافر، فخففت عنهما، ورخصت لهما الفطر، ثم القضاء حال الصحة والإقامة .

وكذلك أخذ الظاهرية من الأحاديث ما راق لهم، كقوله صلى الله عليه وسلم : "أولئك العصاة" مع أن الحديث له عدة روايات، بينت سبب دعوته

(١) البقرة: ١٩٦ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٧٨ .

صلى الله عليه وسلم لهم إلى الفطر، ففي بداية السفر صام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصام أصحابه رضوان الله عليهم، فلما أوشكوا على الوصول، حثهم على الفطر، فقال : إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم، ومع ذلك صام من صام، وأفطر من أفطر، ثم سار الركب المبارك، حتى لم يبق على وصولهم إلا اليسير، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنكم تصبحون عدوكم، والفطر أقوى لكم فأفطروا .

فدعوتـه صلى الله عليه وسلم لهم إلى الفطر، ليكونوا أقوى في مواجهة عدوهم، فكان لابد من السمع والطاعة في الفطر، وإلا وُصِفَ المخالف بالعصيان، ورواة الحديث أعلم بعلّة الحكم، ومقصود رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد قال الراوي: ثم لقد رأيتني أصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك وبعد ذلك^(١) .

ومثل هذا، استدلالهم بقوله صلى الله عليه وسلم : " ليس من البر الصيام في السفر" فقد قال ذلك حين رأى رجلاً مجهداً من الصوم، يُرَشُّ عليه الماء، ومع ذلك لم يَرِدْ أمرٌ منه صلى الله عليه وسلم لذلك الصائم أو صحبه بأن يُفطر، أو يَسْقُوهُ الماء، قال ابن دقيق العيد : أخذ من هذا (ليس من البر الصيام في السفر) أن كراهة الصوم في السفر لمن هو في مثل هذه الحالة، ممن يجهد الصوم، ويشق عليه، أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من القربات، أما قول الظاهرية: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فيجب أن يُتَبَنَّى للفرق بين دلالة السياق، والقرائن الدالة على تخصيص العموم، وعلى مراد المتكلم، وبين مجرد ورود العام على سبب، ولا تجريهما مجرى واحداً^(٢) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٢٢٥/٢ .

وهكذا بقية أدلتهم، فقد أخذوا من قوله صلى الله عليه وسلم : " عليكم برخصة الله " الوجوب، ولم يقرنوا هذا الدليل بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم، وعن أئمة أصحابه من الصيام في السفر، ليقولوا بعد ذلك إن الأمر هنا للندب أو الإباحة، قال ابن دقيق العيد : قوله صلى الله عليه وسلم : " عليكم برخصة الله التي رخص لكم " دليل على أنه يستحب التمسك بالرخصة إذا دعت الحاجة إليها، ولا تترك على وجه التشديد على النفس والتنقطع والتعمق^(١)، أما حديث ابن الشخير أن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم، فهو مفسر بأحاديث كثيرة، مفادها أن الله أجاز له الفطر رخصة وتخفيفاً، ثم يصوم قضاء لما أفطر من أيام حال إقامته، وما كان رخصة فهو من باب رفع الحرج، قال الشاطبي : كقوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ولم يقل سبحانه فله الفطر، ولا فليفطر، ولا يجوز لك، بل ذكر العذر وأشار إلى أنه إن أفطر، فعدة من أيام أخر^(٢)

وما ذهب إليه ابن حزم من الاستدلال لمذهبه بأقوال جمع من كبار الصحابة والتابعين مردود بروايات أخرى عنهم، توضح أنهم لا يقولون بقوله، مع أن ما ذكره من أقوالهم لا يوحى بما ذهب إليه ابن حزم وشيوخه، كنقله عن ابن عباس أن الضبي سأل عن الصوم في السفر، فقال ابن عباس : يسر وعسر، خذ بيسر الله تعالى^(٣)، ونقله عن ابن عمر أنه سئل عن الصوم في السفر فقال: إنما هي صدقة تصدق الله بها عليك، أرأيت لو تصدقت بصدقة فردت عليك، ألا

(١) المرجع السابق .

(٢) الموافقات / ٢٢١.

(٣) المحلى / ٦ / ٢٥٦.

تغضب^(١) ؟ ونقله عن شعبة أنه قال : لو صمت رمضان في السفر لكان في نفسي منه شيء^(٢)، وغير ذلك من النقول المحتملة لأكثر من معنى، على أن بعض هذه النقول غير صحيح الإسناد، كنقله عن عبدالرحمن بن عوف أنه قال: الصيام في السفر كالإفطار في الحضر^(٣)، قال البيهقي : هذا موقوف منقطع وروى مرفوعاً وإسناده ضعيف^(٤)، قال ابن حجر: أخرجه ابن ماجه مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند ضعيف، وأخرجه الطبري من طريق أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً أيضاً، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ورواه الأثرم من طريق أبي سلمة عن أبيه مرفوعاً، والمحفوظ عن أبي سلمة عن أبيه موقوفاً، كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر، ومع وقفه فهو منقطع لأن أبا سلمة لم يسمع من أبيه^(٥)، لكن ابن حزم مع كل هذا يقول : هذا صحيح الإسناد، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه .

المسألة الثانية :

أي الأمرين أفضل للمسافر الصوم أم الفطر ؟

بعد أن اتفق الفقهاء على جواز الفطر والصوم للمسافر، اختلفوا في المفضل منهما، أهو الصوم أم الفطر ؟
لا خلاف بين الفقهاء أن الفطر أفضل، إذا كان في الصوم مشقة على المسافر، تبلغ حد الضرر أو الهلاك، وينحصر الخلاف فيما لو لم يكن في الصوم مشقة، تضر بالمسافر، وفيه أربعة أقوال للعلماء .

(١) المحلى ٦/٢٥٧.

(٢) المحلى ٦/٢٥٨.

(٣) المحلى ٦/٢٥٧.

(٤) المجموع ٦/٢٦٥ .

(٥) فتح الباري ٤/١٨٤ .

القول الأول : أن الصوم أفضل :

وإليه ذهب الحنفية والمالكية والشافعية، قال ابن الهمام : وإن كان مسافراً لا يستنصر بالصوم، فصومه أفضل، وإن أفطر جاز، لأن السفر لا يعرى عن المشقة، فجعل نفسه عذراً^(١) .

وفي المدونة، قال ابن القاسم : قال مالك : صيام رمضان في السفر أحب إليّ لمن قوي عليه^(٢) .

قال الشيرازي: فإن كان ممن لا يجهد الصوم في السفر، فالأفضل أن يصوم^(٣) .

وحجتهم عموم قول الله تعالى ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أي خير من

الفطر، في السفر والمرض غير الشاق .

أما من السنة فحجتهم فعله صلى الله عليه وسلم، المروي في صحيح البخاري ومسلم، عن أبي الدرداء قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد، حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر، وما فينا صائم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة^(٤) . كما استدلوا ببعض الآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم، كقول أنس بن مالك رضي الله عنه : إن أفطرت فرخصة، وإن صمت فهو أفضل، وقول عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه: " الصوم أحب إليّ "^(٥) .

(١) فتح القدير ٣٥١/٢ .

(٢) المدونة ٢٠١/١ .

(٣) المجموع ٢٦٠/٦ .

(٤) البخاري ك/٣٠ ب/٣٤ ، ومسلم ك/١٣ باب التخيير في الصوم والفطر في السفر وأبو داود ك/

١٤ باب فيمن اختار الصيام في السفر .

(٥) سنن البيهقي جـ ٤ ص ٢٤٥ .

ومن أدلتهم العقلية أن إبراء الذمة بالصيام أولى من شغلها بالقضاء، ولأنه إن أفطر عرض الصوم للنسيان وحوادث الزمان، ولأن رمضان أفضل الوقتين لأدائه، فكان الصوم أولى من الفطر، وقد نقل هذا القول عن جمع من التابعين كعروة بن الزبير والأسود بن يزيد وأبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث وسعيد ابن جبير والنخعي والفضيل بن عياض والثوري وعبدالله بن المبارك وأبي ثور^(١).

القول الثاني : الفطر أفضل :

وهو قول الإمام أحمد والأوزاعي والشعبي وابن المسيب وإسحاق وابن الماجشون من المالكية، وهو المروي عن ابن عباس وابن عمر من الصحابة رضوان الله عليهم^(٢)، قال ابن قدامة : والمسافر يستحب له الفطر، قال المرداوي: وهذا المذهب، وعليه الأصحاب ونص عليه، وهو من المفردات، سواء وَجَدَ مشقة أم لا^(٣).

وأدلتهم ما سبق ذكره من أدلة للظاهرية، كقوله صلى الله عليه وسلم "ليس من البر الصيام في السفر" وقوله " ذهب المفطرون بالأجر " ^(٤) وقوله عن الصائمين " أولئك العصاة " وقوله صلى الله عليه وسلم عن الفطر " هي رخصة من الله، فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم، فلا جناح عليه " ^(٥)، فتحمل هذه الأحاديث على تفضيل الفطر على الصوم .

(١) المجموع ٢٦٥/٦ .

(٢) المغني ١٥٠/٣ .

(٣) الإنصاف للمرداوي ٢٨٧/٣ .

(٤) البخاري ك/ الجهاد ب/ الخدمة في الغزو ، ومسلم ك/ ١٣ ب/ أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل، والنسائي ك/ الصوم ب/ فضل الإفطار في السفر على الصيام .

(٥) سنن أبي داود ك/ ١٣ ب/ الصوم في السفر وهو حديث حسن ، انظر جامع الأصول ٤٠٢/٦ .

كما رووا حديثاً أنه صلى الله عليه وسلم قال : "خيركم الذي يفطر في السفر ويقصر"^(١). ويمكنهم الاستدلال بعموم الأحاديث الداعية إلى الأخذ بالرخص، كقوله صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته"^(٢)، وقالوا : إن في الفطر خروجاً من خلاف الظاهرية القائلين بعدم إجزاء الصوم .

وقد رد الجمهور على الحنابلة، بأن الأحاديث محمولة على من أصابه مشقة كما هو واضح من أسباب ورودها، أو لعل أخرى كملاقاة العدو، كحديث " أولئك العصاة "، أما دعوى الخروج من الخلاف، فقول الظاهرية خلاف لا يعتد به، وهو مختلف عن خلاف الفقهاء في مسألة القصر، لأن بأداء الصلاة مقصورة تبرأ الذمة، أما في الفطر فتبقى الذمة مشغولة إلى حين القضاء .

القول الثالث : الأفضل هو الأيسر والأسهل على المسافر :

وبهذا قال مجاهد وقتادة وعمر بن عبدالعزيز وابن المنذر^(٣)، ودليلهم قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ وقد جاءت الآية بعد ذكر افتراض الصوم والترخيص بالفطر للمسافر، كما استدلوا بحديث حمزة بن عمرو قال : أفأصوم يا رسول الله أعظم لأجري أم أفطر ؟ قال : أي ذلك شئت يا حمزة^(٤)، ووجه الاستشهاد أن أي فعل اختاره المسافر فهو أعظم لأجره من الآخر المتروك، سواء كان ذلك صوماً أم فطراً .

(١) المغني ٣/١٥٠ والحديث من رواية سعيد بن المسيب ، انظر كتر العمال ج ٨ ص ٢٤٤ ، رقم الحديث ٢٢٧٥٥ .

(٢) مسند أحمد ٣/١٠٨ ، ورواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر ، انظر شرح المنأوي على الجامع الصغير للسيوطي ج ٢ ص ٢٩٦ رقم الحديث ١٨٩٤ ، وصححه السيوطي .

(٣) المجموع ٦/٢٦٦ ، والمغني ٣/١٥٠ .

(٤) سنن تخرجه .

القول الرابع : الأمران على السواء فليس هناك فاضل ومفضل فالصائم متعبد، والمفطر متعبد، وكلاهما ضمن دائرة المشروع :

وقد ذكر الفقهاء هذا القول ولم ينسبوه لأحد، قال النووي : وقال آخرون هما سواء^(١) .

والذي يترجح - والله أعلم - قول الجمهور: إن الصوم أفضل إن قدر عليه مع عدم المشقة، لأن في ذلك موافقة لعامة المسلمين، ونفيًا للتهمة عن نفسه، ممن لا يعرف حاله وكونه مسافرًا، كما أن عموم الآيات والأحاديث تدعو إلى المبادرة بالأعمال الصالحة قبل حدوث العوارض والصوارف، وفي أداء الصوم في أول وقته نوع من المسارعة في الخيرات، هذا إذا كان العذر هو السفر فحسب، ولم يصاحبه أمر آخر، فإن أضيف إلى السفر مبرر آخر كان الفطر أفضل كوجود مشقة، أو رغبة في تعذيب نفسه، أو ملاقاته عدو، أو اعتقاد منه بعدم جواز الفطر، أو رغبة منه عن السنة النبوية، ونحو هذا، فلا شك أن الفطر لأصحاب هذه الصور أفضل .

المسألة الثالثة:

السفر المبيح للفطر :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز الفطر للمسافر، إلا أن يكون سفره طويلاً، تقصر في مثله الصلاة، وهو محدد عند الشافعية والمالكية والحنابلة بمرحلتين وعند الأحناف بثلاث مراحل .

قال الشيرازي: فأما المسافر فإنه إن كان سفره دون أربعة بُرد، لم يجوز له أن يفطر، لأنه إسقاط فرضٍ للسفر، فلا يجوز فيما دون أربعة برد كالقصر^(٢) .

(١) المجموع ٢٦٦/٦ ، وقد اقتصر ابن قدامة في المغني على الأقوال الثلاثة جـ ٣ ص ١٥٠ .

(٢) المجموع ٢٦٠/٦ .

وقال الباجي: فإنه يباح له الفطر في السفر، ما دام يباح له القصر^(١) .
وقال المرداوي في المسافر الذي يستحب له الفطر : المسافر هنا هو الذي يباح له القصر، على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب^(٢) .
وقال الكساني : ثم السفر والمرض وإن أطلق ذكرهما في الآية، فالمراد منهما المقيد، لأن مطلق السفر ليس بسبب الرخصة، لأن حقيقة السفر هو الخروج عن الوطن أو الظهور، وإذا يحصل بالخروج إلى الضيعة، ولا تتعلق به الرخصة فعلم أن المُرخص سفر مقدر بتقدير معلوم، وهو الخروج عن الوطن على قصد مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً عندنا^(٣) .
وقد ذهب بعض أهل العلم إلى إباحة الفطر في أي سفر وإن قلّت مسافته، وهذا هو المشهور عن الظاهرية^(٤) .
قال ابن حزم : ومن سافر في رمضان ففرض عليه الفطر، إذا تجاوز ميلاً أو بلغه أو إزاءه، وقد بطل صومه حيث لا قبل ذلك، ثم قال أيضاً : فأما ما دون الميل فقد قال قوم : ليس له حكم السفر، فلا يجوز الفطر ولا القصر فيه أصلاً^(٥)، وإلى هذا ذهب ابن القيم^(٦) .
والذي يترجح - والله أعلم - قول الجمهور، لأنها المسافة التي يمكن أن يطلق على مجتازها وصف مسافر، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى قباء، وبينها وبين المدينة ما يزيد على ستة أميال، ولم يثبت أنه قصر أو جمع، وهي مسافة تزيد كثيراً عما قاله ابن حزم .

(١) المنتقى للباجي ٤٩/٢ .

(٢) الإنصاف للمرداوي ٢٨٧/٣ .

(٣) بدائع الصنائع ٩٤/٢ .

(٤) المحلى ٢٤٣/٦ .

(٥) المحلى ١٤٦/٦ .

(٦) تهذيب الإمام ابن القيم مع مختصر سنن أبي داود للمنذري ٢٩٢/٣ .

كما أن الصوم عبادة ثبتت في الذمة بيقين، فلا يبرأ المسلم منها إلا بيقين مُسَقَّط، ومقدار السفر لم يرد فيه نص من الشارع صريح، فيبقى الأمر مشكوكاً فيه، حتى يكون سفرًا ظاهرًا يُسَقَّط الأصل الثابت بيقين، وقد علق الشارع الحكم على السفر فحسب، وعلمت العرب ذلك بفضل علمها بلسانها وما جرى عليه عاداتها في أعمالها، فتكون اللغة العربية هي إحدى بل أولى المرجحات، والله أعلم .

تحديد المسافة بالمقاييس المعاصرة :

ذهب كثير من الفقهاء إلى تقدير مسافة القصر بمسير اليوم، فقال الحنفية: المسافة مسيرة ثلاثة أيام، وقال الشافعية : مسيرة يومين، وعلى الرغم من أن المسير متقارب مع ما قالوا من تحديد للمسافة بالمقاييس، إلا أن بعضهم رفض التحديد بالمقاييس، قال السرخسي^(١) : قدرنا المسافة بثلاثة أيام ولياليها، وقدر بعض أصحابنا بثلاث مراحل، لأن المعتاد من السفر في كل يوم مرحلة، خصوصاً في أقصر أيام السنة، ولا معنى للتقدير بالفراسخ، فإن ذلك يختلف باختلاف الطرق في السهول والجبال والبحر والبر، وإنما التقدير بالأيام والمراحل، وذلك معلوم عند الناس فيرجع إليهم عند الاشتباه .

وبما أن الرخص معلقة بالمسافة، لأنها مما يمكن ضبطها وتحديدتها، وهو المناسب في العصر الحاضر، لاختلاف وسائل النقل عما كانت عليه سابقاً، بل واختلاف بعضها عن بعض سرعة في العصر الواحد، فلا بد من تحديده بما يعرفه كل الناس، وبالمقاييس العصرية التي يعرفها الخاصة والعامة، وذلك ريثما تعود للأمة الإسلامية مقاييسها الشرعية الخاصة بها، بل وتعود موازينها ومكاييلها التي تتميز بها، وذات الصلة بعبادتها المختلفة، وربط الأحكام الشرعية بها .

(١) المبسوط ٢٣٦/١ .

ومع أن تحديد الميل والفرسخ والبريد والمرحلة ليس بالأمر اليسير في الوقت الحاضر، لاختلاف أقوال السابقين فيها، فقد ذكر النووي^(١) أن الميل ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون إصبعاً، والإصبع ستة شعيرات معتدلات معترضات، وبهذا قال الحنابلة^(٢) .

وحدد المالكية الميل بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع، وهو ما رجحه ابن عبد البر، وقيل: الميل ألفا ذراع^(٣) .
والمنقول عن الحنفية أن الميل ما بين ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع إلى أربعة آلاف ذراع .

وكما اختلف السابقون، اختلف الباحثون المعاصرون، ففي موسوعة الفقه الإسلامي بالكويت قدرت مسافة القصر بـ (٧٧ كم)، وقدرت الميل بـ (١٦٠٩ م) مع ترجيحها أن الميل أربعة آلاف ذراع^(٤) .

بينما رجح الباحث محمد نجم الدين الكردي بعد بحث وافٍ أن مسافة القصر (٨٠,٦٤ كم) وبني ذلك على أن الميل ٣٥٠٠ ذراع، والذراع (٤٨,٤٨ م)^(٥) .

وذكر الدكتور أحمد الكبيسي مسافة القصر بـ (٨٨,٧ كم) وبني ذلك على أن الميل يساوي (١٨٤٨ م)^(٦) .
وهناك من حدد المسافة ما بين (٨٣ كم) إلى (٨٥ كم) .

(١) المجموع ٣٢٣/٤ .

(٢) الفروع لابن مفلح ٥٤/٢ .

(٣) حاشية الدسوقي ٣٨٥/١ .

(٤) موسوعة الفقه الإسلامي بالكويت ٢٩/٢٥ .

(٥) المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها ٣٠١ .

(٦) المسافر وما يختص به من أحكام العبادات ٩ .

وجميع هذه الأقوال متقاربة، وهي توحى بأن الأمر تقريري، والذي يترجح - والله أعلم - أن أدنى مسافة للقصر هي (٨٠ كم) تقريباً وهو ما رجحه محمد نجم الدين الكردي، وذكر في كتابه مؤيدات ذلك الترجيح^(١).

المسألة الرابعة :

إنشاء السفر بعد دخول شهر رمضان :

نُقِلَ عن بعض أهل العلم عدم جواز إنشاء السفر في رمضان، كعائشة أم المؤمنين، فقد روي عنها أنها نَهَتْ عن السفر في رمضان، وروي مثل ذلك عن خيثمة^(٢) وعن أبي مَخْلَدٍ التَّابَعِي، ولا أَظُنْ إفادة هذا المنقول للتحريم، بل هو للكرَاهة وخلاف الأولى، وذلك لمعارضته الثابت من السنة، وهو سفره صلى الله عليه وسلم في رمضان، بعد دخول الشهر عليه، وهو مقيم، كسفر فتح مكة المكرمة، وإلى هذا ذهب أهل العلم كافة، فقالوا : يجوز إنشاء السفر في رمضان، لمن دخل عليه الشهر وهو مقيم .

لكن ذهب آخرون إلى أن هذا المسافر لا يترخص بالفطر لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ولهذا عليه صوم بقية الشهر، ولو كان مسافراً، وقد نقل هذا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال : من أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر بعده، لزمه الصوم، وروي مثل هذا عن ابن عباس^(٣) وسويد بن غفلة^(٤) وعن عبيدة السلماني وأبي مَخْلَدٍ وإبراهيم النخعي من التابعين^(٥).

(١) انظر المقادير الشرعية ١٩٧ .

(٢) المحلى لابن حزم ٢٦٣/٦ .

(٣) بدائع الصنائع ٩٤/٢ .

(٤) المجموع ٢٦٣/٦ .

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ٨٢/١ .

ودليلهم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ .

ولعل هذا القول قريب من قول مجاهد في قصر الصلاة للمسافر، حيث يرى أنه لا يقصر المسافر نهراً حتى الليل، ولا يقصر المسافر ليلاً حتى يدخل عليه النهار^(١)، وهو أقرب إلى قول من لا يرى القصر لمن سافر بعد دخول الوقت، لوجوب الصلاة عليه تامة فلا يقصرها، إنما يقصر من دخل وقتها وهو مسافر، إلا أن الجمهور على خلاف ذلك، فقد قالوا: يصوم المقيم حيث كان مقيماً، ويفطر حيث يسافر، ودليلهم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ وفعله صلى الله عليه وسلم .

قال النووي : إذا دخل على الإنسان شهر رمضان وهو مقيم، جاز له أن يسافر ويفطر، هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكاه أصحابنا عن أبي مخلد التابعي أنه لا يسافر فإن سافر لزمه الصوم، وحرم الفطر^(٢) .

وقال الكاساني وهو يتحدث عن الفطر في السفر : وسواء سافر قبل دخول شهر رمضان أو بعده، جاز له أن يترخص، فيفطر عند عامة الصحابة، وعن علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه إذا أهلك في مصر، ثم سافر لا يجوز له أن يفطر . وجه قولهما أنه لما استهل في الحضر لزمه صوم الإقامة، وهو الشهر حتماً، فهو بالسفر يريد إسقاطه عن نفسه، فلا يملك ذلك، كاليوم الذي سافر فيه، حيث لا يجوز له أن يفطر فيه كما بينا، وكذا هذا .

(١) المغني ٢/٣٦٠ .

(٢) المجموع ٦/٢٦٣ .

ولعامة الصحابة رضي الله عنهم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ ﴾ جعل الله مطلق السفر سبب الرخصة، ولأن السفر إنما كان سبب الرخصة لمكان المشقة، وإنما توجد في الحالين، فتثبت الرخصة في الحالين جميعاً، وأما وجه قولهما إن أهلَّ في الحضر لزمه صوم الإقامة، فنقول نعم إذا أقام، أما إذا سافر فإنه يلزمه صوم السفر، وهو صوم فيه رخصة الإفطار لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا ﴾^(١) .

كما رد البغوي على استدلال السلماني بالآية : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ أن معنى الآية : شهد الشهر كله، فأما من شهد بعضه فلم يشهد الشهر^(٢)، قال ابن العربي : وقد سقط القول الأول بالإجماع من المسلمين كلهم على الثاني، وكيف يصح أن يقول ربنا سبحانه : فمن شهد منكم الشهر فليصم منه ما لم يشهد^(٣) .

والذي يجب التنبيه له، أن من سافر ليفطر، فقد حرم عليه الفطر عند الحنابلة، قال البهوتي : وإن سافر ليفطر حرماً، أي : السفر والفطر^(٤) .

المسألة الخامسة :

متى يشرع المسافر بالفطر ؟

للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

(١) بدائع الصنائع ٩٤/٢ ، ٩٥ .

(٢) شرح السنة للبغوي ٣١٢/٦ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ٨٣/١ .

(٤) الروض المربع ٤١٧/١ .

القول الأول : يجوز للمسافر الفطر بمجرد خروجه ومباشرة السفر، ولو كان قريباً من ديار أهله بحيث يراهم، ومن قال بهذا الظاهرية، قال ابن حزم : ومن كان مقيماً صائماً، فحدث له سفر ن فإنه إذا برز عن موضعه، فقد سافر، وبطل صومه، وعليه قضاؤه^(١) .

بل نقل عن بعض السلف جواز الفطر وهو في بيته، ما دام عازماً على السفر، قال الحسن البصري : يفطر في بيته إن شاء يوم يريد أن يخرج، وروي نحو هذا عن عطاء^(٢)، وقال إسحاق بن راهويه : إذا وضع رجله في الرحل فله الفطر^(٣) .

ويستدل هؤلاء بما روى أبو داود عن عبيد، قال جعفر بن جبر^(٤) : كنت مع أبي بصرة الغفاري — صاحب النبي صلى الله عليه وسلم — في سفينة من الفسطاط في رمضان، فدفع ثم قرَّبَ غذاءه، قال جعفر في حديثه : فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة، قال : اقترب، قلت : أأست ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة : أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال جعفر في حديثه : فأكل^(٥) .

كما روى الترمذي عن محمد بن كعب قال : أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفراً، وقد رُحِلَ له راحلته، ولبس ثياب السفر، فدعا بطعام فأكل، فقلت له : سنة ؟ قال سنة، ثم ركب^(٦) .

(١) المحلى ٢٥٩/٦ .

(٢) المغني ١٠١/٣ .

(٣) معالم السنن للخطابي ٢٩١/٣ .

(٤) كذا في سنن أبي داود . انظر عون المعبود ج ٢ ص ٢٩٣ ، وقيل عبيد بن جبر . انظر تحفة الأحوذى ج ٢ ص ٧٠ .

(٥) سنن أبي داود كتاب الصيام باب متى يفطر المسافر إذا خرج ، وقد سكت عنه أبو داود والمنذري .

(٦) سنن الترمذي كتاب الصوم باب من أكل ثم خرج يريد سفراً .

وقول الصحابي سنة، ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم،
فيأخذ قوله هذا حكم المرفوع .

القول الثاني : للمسافر الفطر إذا شرع في السفر، وغادر موطنه، وغابت
عنه ديار أهله، لا قبل ذلك، وبهذا قال الحنابلة، وإسحاق والمزني من الشافعية
وابن حبيب من المالكية .

قال ابن قدامة : لا يباح له الفطر حتى يُخْلَفَ البيوت وراء ظهره، يعني أنه
يجاوزها، ويخرج من بين بنيانها^(١) .

وفي المقنع : وإن نوى الحاضر صوم يوم، ثم سافر في أثناؤه، فله الفطر، قال
المرداوي معلقاً على ذلك : هذا المذهب مطلقاً، وعليه الأصحاب، سواء كان
طوعاً أو كرهاً، وهو من مفردات المذهب ولكن لا يفطر قبل خروجه^(٢) .

وقد استدلوا بما استدل به أصحاب القول الأول، وأضافوا إليه أن المقيم لا
يوصف بكونه مسافراً، حتى يخرج من البلد .

القول الثالث : إن شرع المسافر في سفره ليلاً، فله فطر ذلك النهار، وإن
شرع في السفر بعد طلوع الفجر، فيتم صيام ذلك اليوم، ويفطر ما بعده، ما دام
مسافراً، وهذا رأي جماهير الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنفية .

قال النووي : إذا سافر المقيم فهل له الفطر في ذلك اليوم ؟
له أربعة أحوال : أن يبدأ السفر بالليل، ويفارق عمران البلد قبل الفجر، فله
الفطر بلا خلاف، الثاني : أن لا يفارق عمران إلا بعد الفجر فمذهب الشافعي
المعروف من نصوصه، وبه قال مالك وأبو حنيفة، ليس له الفطر في ذلك

(١) المغني ١٠١/٣ .

(٢) الإنصاف ٢٨٩/٣ .

اليوم^(١)، وقال ابن العربي المالكي : إذا صام في المصر ثم سافر في أثناء اليوم، لزمه إكمال الصوم، فلو أفطر، قال مالك : لا كفارة عليه، وقال غيره : عليه الكفارة، وبه أقول^(٢)، وبهذا قال الحنفية، قال السرخسي : رجل أصبح في أهله صائماً، ثم سافر لم يفطر، لأنه حين أصبح مقيماً، وجب عليه أداء الصوم في هذا اليوم، حقاً لله تعالى، وإنما أنشأ السفر باختياره، فلا يسقط به ما تقرر وجوبه عليه، وإن أفطر فلا كفارة عليه، لتمكن الشبهة بسبب اقتران المبيح للفطر، فإن السفر مبيح للفطر في الجملة^(٣)، وقال الكاساني : لأنه كان مقيماً في أول اليوم فدخل تحت خطاب المقيمين في ذلك اليوم، فلزمه إتمامه حتماً^(٤).

والذي يترجح — والله أعلم — جواز الفطر للمسافر بعد مباشرته السفر، وخروجه من موطنه، وتحقق اتصافه بالسفر، لأنه سبب جعله الشارع رخصة في الفطر، وسواء كان ذلك السبب قهرياً أو باختياره، وكما رجحنا قول الجمهور في جواز الفطر للمسافر، وإن أنشأ السفر خلال رمضان، رغم أنه شهد أول الشهر مقيماً، فكذلك نرجح جواز الفطر من يوم سفره، رغم ابتدائه بالصوم، إذ من واجبه ذلك، وهو أن ينوي الصوم ويصوم، حيث كان مقيماً، ويُمنَح حقَّ الفطر، حيث وُجد سببه، وهو السفر .

(١) المجموع للنووي ٢٦١/٦ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٨٣/١ وقولهم "بالكفارة" مبني على أنها تجب بمجرد الفطر العمد ولو بالأكل، وليس شرطاً لوجوبها الوطء كما هو قول الجمهور .

(٣) المبسوط ٦٨/٣ .

(٤) بدائع الصنائع ٩٥/٢ .

المسألة السادسة :

إذا أصبح المسافر صائماً فهل له الفطر بعد ذلك ؟

قد سبق أن ذكرنا مذهب الجمهور في جواز الصوم والفطر للمسافر، ولكن إذا صام المسافر خلال سفره، هل له حق الفطر في ذلك اليوم الذي شرع في صيامه ؟

ذهب الشافعية إلى جواز الفطر، ولا كراهة في ذلك، على الصحيح من المذهب، قال النووي: لو أصبح في أثناء سفره صائماً ثم أراد أن يفطر في نهاره، فله ذلك من غير عذر، نص عليه الشافعي وقطع به جميع الأصحاب^(١) وبهذا قال الحنابلة، بل هو عندهم أولى بالجواز، لأنه إذا جاز عندهم الفطر في اليوم الذي يسافر فيه على الرغم من ابتدائه وهو مقيم، فإفطار الصائم المسافر أولى، قال ابن قدامة : وإن نوى المسافر الصوم في سفره، ثم بدا له أن يفطر فله ذلك^(٢) .

وحجة هؤلاء فعلة صلى الله عليه وسلم، حيث خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم، ثم دعا بقدر من ماء بعد العصر، فشرب منه^(٣) . وذهب المالكية والحنفية إلى وجوب إتمام الصوم، وعدم جواز الفطر، لأن السفر لا يبيح الفطر، بل يبيح عدم الشروع فيه، قال ابن القاسم : قلت لمالك : لو أن رجلاً أصبح في السفر صائماً في رمضان، ثم أفطر متعمداً من غير علة ماذا عليه ؟ قال : القضاء مع الكفارة، مثل من أفطر في الحضر، قال ابن القاسم : وسألت مالكا، عن هذا غير مرة ولا عام، فكل ذلك يقول لي : عليه

(١) المجموع ٢٦١/٦ .

(٢) المغني ١٠١/٣ .

(٣) رواه مسلم، وشرح مسلم للنووي ج ٧ ص ٢٣٢ ، والترمذي في كتاب الصوم باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ، انظر جامع الأصول ٣٩٤/٦ .

الكفارة^(١)، وقال ابن عابدين نقلاً عن البحر الرائق : وكذا لو نوى المسافر الصوم ليلاً، وأصبح من غير أن ينقض عزيمته قبل الفجر، ثم أصبح صائماً، لا يحل فطره في ذلك اليوم، ولو أفطر لا كفارة عليه^(٢) .

وليس هذا بمستغرب من الحنفية لأنه يتمشى مع قواعدهم من أن الشروع في العبادة ملزم ولو كان نافلة، فالشروع في الفرض أولى بإيجاب الإتمام ومنع جواز الإفساد، أما سقوط الكفارة فهو لوجود الشبهة، في الظن بحل ذلك وجوازه، وقد أجاب المالكية عن فطره صلى الله عليه وسلم عام الفتح، بوجود احتمالات كثيرة كالتقوي للقاء العدو، أو وجود المشقة والعطش والحر الشديد، أو أن إفطاره نهاراً ليريهم فطره، بعد أن نوى من ليلته تلك^(٣) .

والراجح — والله أعلم — ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة من جواز الفطر، لأن المسافر أمير نفسه، إن شاء صام وإن شاء أفطر، وما جاز له فعله أول النهار، جاز له فعله وسط النهار وآخره، وما ذكره المالكية من تأويل لفعله صلى الله عليه وسلم ضعيف وبعيد، فيبقى العمل بالسنة، وما ورد الأصل في المسألة .

المسألة السابعة :

إذا قدم المسافر مفطراً هل يلزمه الإمساك ؟

من المستحب للمسافر إذا علم أنه يقدم غداً نهاراً أن يُبَيِّتَ نية الصوم من الليل، ويصوم يومه ليصل دار إقامته صائماً، لما روى مالك أن عمر بن الخطاب إذا كان في سفر في رمضان، فعلم أنه داخل المدينة من أول يومه، دخل وهو صائم^(٤) .

(١) المدونة ٢٠١/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٣١/٢ .

(٣) المنتقى للباقي ٥٠/٢ .

(٤) الموطأ ك/ الصيام ب/ ما يفعل من قدم من سفر أو أراد في رمضان .

قال الباجي : وذلك استحباباً، قاله مالك في المختصر، لأن المشقة تذهب عنه في أول النهار بدخوله إلى أهله، فالأفضل أن يبادر إلى فرضه في محله وموضعه، فإن لم يصم، فلا شيء غير القضاء، لأنه وقت الدخول في الصوم لم يكن من أهل الحضر الذين يلزمهم الصوم^(١) .

وبهذا قال الحنابلة، قال ابن قدامة : ولو علم الصبي أنه يبلغ في أثناء النهار بالسن، أو علم المسافر أنه يقدم، لم يلزمهما الصيام قبل زوال عذرهما، لأن سبب الرخصة موجود، فيثبت حكمها، كما لو لم يعلم ذلك^(٢) .

فإذا عمل بالمستحب، ووصل صائماً، حرم عليه الفطر لزوال المبيح، وهو السفر، وهو الصحيح من مذهب الشافعية، قال النووي : إذا قدم المسافر وهو صائم هل له الفطر ؟ فيه وجهان أحدهما : نعم، وأصحهما عند القاضي أبي الطيب وجمهور الأصحاب لا يجوز^(٣)، وهو قول الحنابلة^(٤) .

وإذا عمل المسافر بما يجوز له، فوصل إلى دار إقامته مفطراً، فهل يلزمه إمساك بقية النهار ؟

ذهب الشافعي والمالكية وهو رواية عند الحنابلة إلى عدم وجوب الإمساك، فله أن يفعل ما يفعله المفطر، وما كان يفعله خلال سفره، قال النووي : إذا قدم المسافر وبرئ المريض وهما مفطران، استحب لهما إمساك بقية يومهما، ولا يجب عندنا^(٥) .

(١) المتقى للباقي ٥١/٢ .

(٢) المغني ١٣٥/٣ .

(٣) المجموع ٢٦٢/٦ .

(٤) المغني ١٣٥/٣ .

(٥) المجموع ٢٦٢/٦ .

وقال مالك في الموطأ : الرجل يقدم من سفره وهو مفطر، وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضتها في رمضان، فإن لزوجها أن يصيها إن شاء، قال الباجي في شرحه لذلك : وهذا كما قال: إن من أفطر في رمضان لإباحة السفر فإن له أن يفطر بقية يومه وإن دخل الحضر، وأصل ذلك أن من أفطر لعدة تبيح الفطر، مع العلم بأن ذلك اليوم من رمضان، فإنه يستلزم الفطر بقية يومه، وإن زالت العلة، مثل: الحائض تطهر، والمريض يطمئن، والمسافر يقدم^(١) .

وقال ابن قدامة الحنبلي : أما من يباح له الفطر في أول النهار ظاهراً وباطناً، كالحائض والنفساء والمسافر والصبي والمجنون والكافر والمريض، إذا زالت أعذارهم في أثناء النهار، فطهرت الحائض والنفساء، وأقام المسافر، وبلغ الصبي، وأفارق المجنون، وأسلم الكافر، وصح المريض المفطر، ففيهم روايتان، إحداهما يلزمهم الإمساك في بقية اليوم، والثانية لا يلزمهم الإمساك، وهو قول مالك والشافعي، وروي ذلك عن جابر بن زيد . وروي عن ابن مسعود أنه قال : من أكل أول النهار، فليأكل آخره، ولأنه أبيح له الفطر أول النهار ظاهراً وباطناً، فإذا أفطر كان له أن يستديمه إلى آخر النهار، كما لو دام العذر^(٢) .

وذهب الحنفية وهو الصحيح عند الحنابلة^(٣)، إلى أن المسافر إذا قدم مفطراً يلزمه الإمساك بقية اليوم، وقد علل الحنفية ذلك، أن السفر لا يبيح الفطر، وإنما يبيح عدم الشروع فيه^(٤)، ويقول السرخسي في المبسوط : والأصل عندنا أن من صار في بعض النهار على صفة، لو كان عليها في أول النهار يلزمه الصوم، فعليه

(١) المنتقى شرح الموطأ للباقي ٥١/٢ .

(٢) المغني ١٣٤/٣ .

(٣) الإنصاف للمرداوي ٢٨٣/٣ .

(٤) حاشية ابن عابدين ٤٣١ .

الإمساك في بقية النهار، لأن الإمساك مشروع، خلفاً عن الصوم عند فواته، لقضاء حق الوقت، ولأنه لو أكل ولا عذر به، اتهمه الناس والتحرز عن مواضع التهمة واجب، قال صلى الله عليه وسلم : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم^(١)، وقال علي رضي الله عنه : إياك وما يقع عند الناس إنكاره، وفي رواية : وما يسبق إلى القلوب إنكاره وإن كان عندك اعتذاره، فليس كل سامع نكراً يطيق أن يوسعه عذاراً^(٢) .

ونقل ابن قدامة هذا القول عن الثوري والأوزاعي والحسن بن صالح والعنبري، ثم قال : لأنه معنى لو وجد قبل الفجر أوجب الصيام، فإذا طرأ بعد الفجر أوجب الإمساك كقيام البينة بالرؤية^(٣) .

والراجع عدم وجوب الإمساك، وإنما يستحب، لأنها قضية أدبية واحترام للوقت، والمجمع عليه هو وجوب القضاء، وعدم الاكتفاء بذلك الإمساك .
المسألة الثامنة :

أثر المكان الذي وصله المسافر في صومه وفطره :
المبحث الأول :

لو سافر من بلد ثبتت فيه رؤية هلال شهر رمضان، فوصل في اليوم صائماً إلى بلد لم تثبت فيه رؤية الهلال، ووجد القوم مفطرين، فهل يثبت الشهر بخبر ذلك المسافر، فيلزمهم الإمساك بقية اليوم، مع قضاء بدله، أم لا ؟

(١) لم أجد الحديث في معاجم كتب السنة كما بحثت عنه في البرامج الآتية على الحاسب الآلي :

أ — الموسوعة الذهبية في الحديث . ب — الموسوعة الألفية في الحديث .

ج — موسوعة أطراف الحديث ، بسيوني زغلول .

ولكن معنى الحديث ثابت ، وأصل من أصول الشريعة .

(٢) المبسوط ٥٨/٣ .

(٣) المغني ١٣٤/٣ .

وإذا لم يصم القوم بخبره، هل يفطر هذا المسافر معهم، أم يبقى صائماً ؟ وإذا بقي صائماً، فأتى صيامه ثلاثين، ولم يفطر القوم، هل يفطر بمفرده، أم يبقى صائماً حتى يفطر معهم، ولو زاد صيامه عن الثلاثين يوماً ؟

أما جواب السؤال الأول وهو لزوم الصوم لأهل ذلك القطر، بخبر ذلك المسافر، فالذي يظهر أن لا أثر للسفر في الحكم هنا، بل حكمهم حكم أي قطر لم ير الهلال، وبلغهم رؤيته وثبوته في قطر آخر، بأي وسيلة من وسائل البلاغ والإخبار، كإخبار المسافرين أو بوسائل الاتصال الحديثة، كالهاتف والمبرقات والإذاعة، ولهذا أشير إلى هذه المسألة باختصار، وأبين حكم ثبوت رمضان في قطر لم ير فيه، بناء على خبر رؤيته وثبوته في قطر آخر .

للفقهاء في هذه المسألة قولان مشهوران :

القول الأول : إذا ثبتت رؤية الهلال في قطر، لزم جميع الأقطار الإسلامية الصوم بمجرد حصول الخبر عن العدول الثقات، وبهذا قال الحنابلة والحنفية، وهي رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك، وقول الشافعية باللزوم إذا تقارب القطران .

قال ابن قدامة : وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم جميع البلاد الصوم^(١) .

قال المرداوي : وهو الصحيح من المذهب وإن اختلفت المطالع^(٢) .

وقال ابن عابدين : لا يعتبر اختلاف المطالع، بل يجب العمل بالأسبق رؤية حتى لو روي في المشرق ليلة الجمعة، وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق، هذا ظاهر الرواية، وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة، لتعلق الخطاب عاماً بمطلق الرؤية، في حديث "صوموا لرؤيته"^(٣) .

(١) المغني ٨٨/٣ .

(٢) الإنصاف ٢٧٣/٣ .

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٩٣/٢ . والحديث في صحيح البخاري ك ٣٠ ب ١١ .

ومسلم كتاب الصوم رقم الحديث ١٠٨١ والنسائي كتاب الصوم باب إكمال شعبان ثلاثين .

وقال الباجي المالكي : وإذا رأى أهل البصرة هلال رمضان، ثم بلغ ذلك أهل الكوفة والمدينة واليمن، فالذي رواه ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجموعة هو لزوم الصيام، أو القضاء إن فات الأداء^(١) .

وقال النووي : إذا رُمي الهلال في بلد، ولم يُرَ في الآخر، فإن تقارب البلدان فحكمهما حكم البلد الواحد، وإن تباعدا فوجهان، أصحهما لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر^(٢) .

القول الثاني : لا يلزم الصيام أهل قطر، لم يروا الهلال، بما بلغهم من رؤية وثبت هلال رمضان في قطر آخر، وهذا قول عند الحنفية، اعتمده الزيلعي وصاحب الفيض^(٣)، وهو الوجه الصحيح عند الشافعية، إذا تباعد القطران، وقال به بعض الحنابلة إن اختلفت المطالع^(٤)، وبه قال ابن الماجشون من المالكية ما لم يثبت الهلال بالاستفاضة، قال الباجي : وروى القاضي أبو إسحاق عن ابن الماجشون، أنه إن كان ثبت بالبصرة بأمر شائع ذائع يستغني عن الشهر والتعديل، فإنه يلزم غيرهم من أهل البلاد القضاء، وإن كان إنما ثبت عندهم بشهادة شاهدين عدلين، لم يلزم ذلك من البلاد، إلا من كان يلزمه حكم ذلك الحاكم ممن هو في ولايته، أو يكون ذلك ثابتاً عند أمير المؤمنين، فيلزم القضاء جماعة المسلمين، قال : وهذا قول مالك^(٥) . وحجة هؤلاء الاتفاق على اختلاف مطالع الهلال، كما استدلوا بما رواه مسلم عن كريب قال : قدمت الشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة، فقال عبدالله بن عباس : رأيتم الهلال ؟ فقلت ليلة الجمعة، فقال : أنتَ رأيته ؟ قلت : نعم، وراه الناس

(١) المنتقى ٣٧/٢ .

(٢) روضة الطالبين ٣٤٨/٢ .

(٣) المنتقى ٣٧/٢ .

(٤) الإنصاف ٢٧٣/٣ .

(٥) المنتقى ٣٧/٢ .

وصاموا وصام معاوية، فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت، فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، أو نراه . قلت: أو لا نكتفي برؤية معاوية ؟ قال : لا، هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) .

والذي يترجح هو القول الأول، لأن الصوم عبادة جماعية، جاءت صيغة الأمر به للجماعة عامة، " صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته "، ومن المجمع عليه أنه لا يشترط للصوم رؤية كل شخص، بل يكفي رؤية العدل الواحد أو العدلين، ثم يصوم الجميع بحصول ذلك الخبر، فمن أين جاء التفريق بين قبول عدل من هذا القطر، ورد خبر عدل آخر، لكونه من قطر آخر، وإذا وجدت بعض الحوادث في اختلاف بعض الأقطار عن بعض في بدء الصوم وانتهائه، فلعدم وصول الخبر، ولصعوبة الاتصال .

وقد زالت هذه الأسباب في الوقت الحاضر وأصبحت الاتصالات سهلة ميسرة، وما بقي إلا تمزق العالم الإسلامي إلى أمصار، لكل قطر حكومته التي تأمر ولا تأمر، وأصبح بدء الصوم وانتهائه تبعاً لأمر حاكمه، حسب رؤية قطره، دون اعتبار لما يثبت أو يرى في قطر آخر، ولو كانا متقاربين أو على خط لا يمكن معه اختلاف المطالع .

وقد رد ابن قدامة على الاستدلال بحديث كريب بقوله : أما حديث كريب فإنما دل على أنهم لا يفطرون بقوله كريب وحده، ونحن نقول به، وإنما محل الخلاف وجوب قضاء اليوم الأول - أي يجب صومه - وليس هو في الحديث^(٢)، أي ما يثبت أو ينفيه .

السؤال الثاني : وهو إذا لم يصم أهل القطر الذي وصل إليه، فهل يفطر ذلك المسافر معهم، ثم يشرع في الصوم حينما يصومون ؟

(١) صحيح مسلم كتاب الصيام باب بيان أن لكل بلد رؤيته .

(٢) المغني ٨٩/٣ .

لم أجد أحداً تعرض لهذه المسألة من فقهاءنا الأقدمين، ولهم العذر لعدم تصور وجود ذلك الواقع - وكان معظم فقهم واقعياً - أما الآن وقد تطورت وسائل النقل، فاختصرت مسيرة الشهر إلى ساعة، وأصبحت المسألة واقعية، فلا بد لها إذاً من حكم شرعي مبني على الدليل .

والذي أراه - والله أعلم - أنه يجب عليه الاستمرار في صومه، ولا يحل له الفطر، لكونه لم يثبت الهلال في القطر الذي وصل إليه .
وذلك لما يلي :

أولاً : القياس على من رأى الهلال ورُدَّتْ شهادته، فلم يقبل بها الحاكم، ولم يثبت بها دخول رمضان، فقد قال الفقهاء بوجوب الصوم عليه بمفرده^(١) . وكذلك هذا المسافر، فهو إما رأى الهلال قبل سفره، أو هو في حكم من رآه لأنه كان في بلد لو بقي فيه للزمه الصوم، فخروجه منها لا أثر له في لزوم الصوم وعدمه .

ثانياً : ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من أخبره ثقة برؤية هلال رمضان، وغلب على ظنه صدقه، لزمه الصوم^(٢)، والمسافر هنا من بلد صام أهله، ينطبق عليه ما سبق، فهو قد أُخبر من الثقات، وغلب على ظنه صدق ذلك، وقد حكم بذلك قضاة وأمراء، حتى لزم أهل تلك البلدة الصيام .

السؤال الثالث : إذا أتم المسافر صيام ثلاثين يوماً حسب القطر الذي سافر منه، ولم تثبت رؤية هلال شوال في البلد الذي سافر إليه، فهل يفطر هذا المسافر، أم يبقى صائماً حتى يفطر القوم فيعيد معهم ؟

(١) البيان والتحصيل ٣٥١/٢ ، والإنصاف ٢٧٧/٣ ، والمتقى ٣٩/٢ ، وبدائع الصنائع ٨٠/٢ ،

وفتح القدير للكمال بن الهمام ٣٢١/٢ .

(٢) فتاوي ابن حجر الهيتمي ٥٨/٢ وفتاوي الرملي ٧٥/٢ .

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يفطر، حتى يفطر القوم، لأنه كمن رأى الهلال بعينه، وردت شهادته، صام لنفسه، ولكنه لا يفطر إلا مع الناس، قال المرغيناني الحنفي: ولو أكمل هذا الرجل ثلاثين يوماً لم يفطر، إلا مع الإمام، لأن الوجوب عليه للاحتياط^(١)، بل لو رأى هلال شوال وحده، لم يفطر حتى يفطر الناس، لقوله صلى الله عليه وسلم: الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون^(٢)، ومعناه أن الصوم والفطر مع الجماعة .

قال ابن القيم: وفيه دليل على أن المنفرد بالرؤية، لا يلزمه حكمها لا في الصوم ولا في الفطر^(٣) .

ولكن لا نعدم في كل مذهب من قول آخر، فعند الحنابلة وجهان في من أكمل العدة ثلاثين، ولم يفطر الناس، كما أن عندهم من رأى هلال شوال وحده، أفطر سرّاً لا جهراً، جمعاً بين دفع التهمة عن نفسه، وحرمة صوم يوم العيد^(٤)، ونقل مثل هذا عن الشافعي^(٥)، ولكن النووي فصل المسألة في المذهب، فقال: لو شرع في الصوم في بلد ثم سافر إلى بلد بعيد، لم يروا فيه الهلال، حين رآه أهل البلد الأول، فاستكمل ثلاثين من حين صام، فإن قلنا: لكل بلد حكم نفسه فوجهان، أصحهما يلزمه الصوم معهم، لأنه صار منهم، والثاني يفطر لأنه التزم حكم الأول، وإن قلنا تعم الرؤية كل البلاد لزم أهل البلد الثاني موافقته في الفطر، إن ثبت عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو غيره، وعليهم

(١) فتح القدير ٣٢٢/٢ .

(٢) الترمذي كتاب الصوم ب/١١ وقال: هذا حديث حسن غريب، ورواه أبو داود في كتاب الصوم ب/٥ .

(٣) مختصر أبي داود للمنذري وحواشيه ٢١٤/٣ .

(٤) الإنصاف للمرداوي ٢٧٧/٣ ، ٢٧٨ .

(٥) فتح الباري ١٢٤/٤ .

قضاء اليوم الأول، وإن لم يثبت عندهم لزمه هو الفطر، كما لو رأى هلال شوال وحده، ويفطر سرّاً^(١) .

والذي يظهر أن المسألة اجتهادية تدور بين الاحتياط في العبادة، وسد الذرائع من التلاعب بالدين، كما أن للإمامة العظمى والسمع والطاعة أثراً في الاختلاف، ولهذا يترجح عدم فطره، حتى يفطر القوم الذين نزل في ديارهم، لأن حكمه حكم من أقام بينهم، بخلاف من كان في صحراء فرأى الهلال فهذا أمير نفسه، يفطر لرؤيته ويصوم لرؤيته، والله أعلم .

المبحث الثاني :

لو سافر من بلد لم يُر فيه هلال رمضان، فوصل في يومه إلى بلد ثبتت فيه الرؤية، ووجد القوم صياماً، فهل يلزمه الإمساك بقية اليوم ؟ وهل يلزمه قضاء هذا اليوم ؟ وهل يُعيّد معهم لو صام ثمانية وعشرين يوماً ؟

أما السؤال الأول : هل يلزمه الإمساك بقية اليوم إذا وصل إلى دار إقامته ؟ لم يبحث الفقهاء الأقدمون في هذه المسألة لعدم تصورهم ذلك لكن ذكر النووي مسألة قريبة منها، وبوسيلة تعد من أبطأ وسائل النقل المعاصر، لكنها متوفرة وموجودة في عصرهم، فقال النووي : ولو رأى الهلال - أي هلال شوال - في بلد وأصبح معيداً معهم، فسارت به سفينة إلى بلد في حد البعد فصادف أهلها صائمين، قال الشيخ أبو محمد: يلزمه الإمساك بقية يومه، إذا قلنا لكل بلد حكم نفسه، واستبعد إمام الحرمين والغزالي الحكاية^(٢) .

والذي يظهر في مسألتنا - مما سبق نقله عن بعض الشافعية - لزوم الإمساك على ذلك المسافر، لأنه أولى بالإمساك من المنصوص عليه عند الشافعية، لأن من

(١) المجموع ٢٧٤/٦

(٢) المجموع ٢٧٥/٦

طالب بالإمساك لمن ثبت له أنه عيدٌ، لا بد أن يُطالب من وصل إلى بلد ثبت عند أهله دخول رمضان، ووجد القوم صائمين .

السؤال الثاني : وهو وجوب قضاء هذا اليوم :

إذا قلنا بوجوب الإمساك، فلا شك في القول بوجوب القضاء لهذا اليوم، لأن القول بوجوب الإمساك لثبوت كونه من رمضان، وإذا ثبت أنه من رمضان، فلا بد من تبين النية من الليل، والإمساك الشرعي من الفجر، من حيث إنه شرط لصحة صوم الفريضة، وإلا لزمه القضاء .

السؤال الثالث : هو هل يُعِيدُ معهم ولو كان صيامه ثمانية وعشرين يوماً ؟

ذكر النووي صورة يمكن الاستئناس بها، والاسترشاد بها إلى الحكم، قال : لو أصبح صائماً فسارت به سفينة إلى قوم معيدين، فإن عممنا الحكم، أو قلنا له حكم المتنقل إليهم، أفطر، وإلا فلا، وإذا أفطر قضى يوماً، إذا لم يصم إلا ثمانية وعشرين يوماً^(١) .

المبحث الثالث :

أثر المكان المرتفع إذا سافر بالطائرة في وقت الإمساك والفطر :

من المعلوم أن الإمساك للصائم يبدأ من طلوع الفجر الصادق، وينتهي بغروب الشمس، ومن الثابت أيضاً أن الفجر لا يطلع على كل البلاد في وقت واحد، وكذلك غروب الشمس، ففي الوقت الذي تغرب فيه على قوم، تشرق على قوم آخرين، ومن المجمع عليه أن العبرة في كل بلد بطلوع فجره، وكذلك بغروب شمسهِ .

(١) المجموع ٢٧٥/٦ .

لكن قد يحدث للمسافر في الوقت الحاضر، أن يسافر بالوسائل الحديثة السريعة فينطلق قبيل غروب الشمس وباتجاه الغرب، فلا تغرب عليه الشمس ما دام في مسيره، أو قد يزداد عليه زمن الصوم بما لا عهد له به .
وكذلك لو انطلق قبيل الفجر وباتجاه الغرب أيضاً فلا يطلع عليه الفجر حتى يصل إلى غايته ويتوقف عن المسير .

فمتى يمكك هذا المسافر ومتى يفطر ؟

كما أن في صعود المسافر بالطائرة وارتفاعه في طبقات الجو العليا أثراً في رؤية مغيب الشمس وطلوع الفجر .
وإذا بحث الفقهاء رحمهم الله ما يشبه صعود الطائرة، فإنهم لم يبحثوا مسألة سرعة وسائل النقل، وأثرها على دخول وقت العبادة وخروجها .
ولقد وجدت لدى فقهاءنا الأقدمين مسائل تصلح أن تكون نماذج، يقاس عليها ارتفاع المسافر بالطائرة، وأثر ذلك في الحكم الشرعي .

فقد نقل الكاساني قولاً لأبي عبدالله بن أبي موسى الضير، أنه استفتي في أهل الإسكندرية، أن الشمس تغرب بها، ومن على منارتها يرى الشمس بعد ذلك بزمان كثير، فقال : يحل لأهل البلد الفطر، ولا يحل لمن على رأس المنارة إذا كان يرى غروب الشمس، لأن مغرب الشمس يختلف، كما يختلف مطلعها، فيعتبر في أهل كل موضع مغربه^(١)، كما فرق النووي بين غروب الشمس في الصحراء وغروبها في البنين، فقال : وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس، وتكامل غروبها، وقال أصحابنا : الاعتبار سقوط قرصها بكماله، وذلك ظاهر في الصحراء، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : ولا نظر بعد تكامل الغروب

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٨٣/٢ .

إلى بقاء شعاعها، بل يدخل وقتها مع بقائه، وأما في العمران وقلل^(١) الجبال فالاعتبار بأن لا يُرى شيء من شعاعها على الجدران وقلل الجبال ويقبل الظلام من المشرق^(٢) .

ومع هذه الأقوال لفقهاءنا الأقدمين، إلا أن المسألة تحتاج إلى بحث جماعي، من هيئات ومراكز ومجامع علمية، خاصة في العصر الحاضر، الذي أصبحت فيه الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية تطوف حول الأرض في اليوم أكثر من ست مرات، ومقتضى هذا أن يرى المسافر بها طلوع الشمس وغروبها عنه أكثر من ست مرات في كل أربع وعشرين ساعة .

والذي أراه لهذا المسافر، لو أراد الصوم أن يقدر الوقت لصومه تقديرًا، ولعل من الممكن الاستئناس لهذا الرأي بما ثبت في صحيح مسلم، من حديث النواس بن سميان عن أيام الدجال، وفيه قال الصحابة : وما لبثه في الأرض يارسول الله ؟ قال : أربعون يوماً، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم، قلنا يارسول الله، فذلك اليوم الذي كسنة، أتكفيها فيه صلاة يوم ؟ قال : لا، أقدروا له قدره^(٣) .

والذي يحتاج إلى بحث هو كيفية التقدير، هل هو أخذ منتصف اليوم واللييلة كما لو تعادل الليل والنهار ؟ أم يكون التقدير بإلحاق المسافر بالبقعة التي انطلق منها، فيمسك بإمساكهم ويفطر بفطرهم، أم يلحق بمركز الأرض — مكة المكرمة — ويقدر مقدار إمساكهم فيمسكه .

(١) قُلِّل: جمع قُلَّة وهي أعلى الجبل، الصحاح للجوهري ج ٥ ص ١٨٠٤ .

(٢) المجموع ٢٩/٣ .

(٣) ك/ الفتن، ب/ ذكر الدجال .

وهذا كله اجتهاد، وإلا فحديث أيام الدجال ذكر أهل العلم أنها خاصة بذلك اليوم، ولو وكل الأمر إلى الاجتهاد ولم يكن هذا الحديث لاقتصرنا فيه على الصوات الخمس عند الأوقات المعروفة لها في غيره من الأيام^(١).

المسألة التاسعة :

هل يجوز للمسافر أن يصوم غير فريضة الوقت خلال سفره في رمضان؟
هذه مسألة أظن أن بحثها من الترف العلمي، ولولا أن بعض الفقهاء تعرض لها، وذكر آراء أهل العلم فيها ما بحثتها، إذ لا أتصور أن عاقلاً جاداً في عبادته يأتيه رمضان، فيرخص الله له الفطر لسفره، ورفعاً للحرج والمشقة عنه، فيترك الفريضة ليصوم بدلها ومكانها نفلاً، أو نذراً أو قضاء مما عليه، ليضع بدله قضاء آخر^(٢).

ومع هذا سأعرض أقوال الفقهاء وحججهم، وأختمها بالراجح ووجه الترجيح.

أما آراء الفقهاء فهي تدور حول أربعة أقوال :

القول الأول : يصح أن يصوم ما شاء من نفل ونذر وكفارة وقضاء، وهو قول ابن حزم والظاهرية .

وليس هذا بغريب، لأن من قال بحرمة صوم الفرض على المسافر، لا بد وأن يقول بجواز صوم ما يشاء من نفل أو غيره، وذلك جمعاً بين الأدلة حسب قوله وتأويلاً لما ثبت وبلغ بمجموعه حد التواتر، أنه صلى الله عليه وسلم صام في السفر، وصام أصحابه رضوان الله عليهم في أسفارهم خلال رمضان .

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٦٦/١٨ .

(٢) وقد وصف الشافعي ذلك بالعبث ، فتح القدير للكمال بن الهمام ٣٠٨/٢ .

قال ابن حزم : ومن سافر في رمضان ففرض عليه الفطر، وله أن يصومه تطوعاً أو عن واجب لزمه، أو قضاء عن رمضان حال لزمه، وإن وافق فيه يوم نذره صامه لنذره^(١) .

القول الثاني : يصح صوم واجب آخر مكانه فحسب، أما صوم نفل فلا، لكن لو نوى النفل صح صومه عن الفريضة، وبهذا قال أبو حنيفة، قال صاحب الهداية : وعند أبي حنيفة رحمه الله إذا صام المريض والمسافر بنية واجب آخر يقع عنه، لأنه شغل الوقت بالأهم، لتحتمه للحال وتخيره في صوم رمضان إلى إدراك العدة، قال الكمال بن الهمام موضحاً حجة أبي حنيفة : إن الوجوب وإن كان ثابتاً في حق المسافر، لوجود سببه إلا أن الشارع أثبت له الترخص بترك الصوم، تخفيفاً عليه للمشقة، ومعنى الترخص أن يدع مشروع الوقت بالميل إلى الأخف، فإذا اشتغل بواجب آخر كان مترخصاً، لأن إسقاطه من ذمته أهم من إسقاط فرض الوقت، لأنه لو لم يدرك عدة من أيام آخر، لم يؤخذ بفرض الوقت، ويؤخذ بواجب آخر، وهذا يوجب أنه إذا نوى النفل يقع عن رمضان، وهو رواية ابن سماعة عنه، إذ لا يمكن إثبات معنى الترخص بهذه النية، لأن الفائدة في النفل ليس إلا الثواب، وهو في الفرض أكثر، فكان هذا ميلاً إلى الأثقل، فيلغو وصف النفلية، ويبقى مطلق الصوم، فيقع عن فرض الوقت^(٢) .

القول الثالث : لو نوى المسافر في رمضان صوم نفل أو واجب صح صومه عن رمضان، وبهذا قال أبو يوسف ومحمد^(٣) من الحنفية، وحجتهم أن وجوب

(١) المحلى ٢٤٣/٦ .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٣١٠/٢ .

(٣) المبسوط للسرخسي ٦١/٣ .

الأداء ثابت في حق المسافر، وإنما يفارق المقيم في الترخيص بالفطر، فإذا لم يترخص كان هو والمقيم سواء، ولأن المتعين في زمان، كالمتعين في مكان، ومعنى القربة متحقق باختيار العبد للصوم، ولا يتحقق اختيار العبد للصفة، فلا يتصور منه إبدال هذا الوصف بوصف آخر في هذا الزمان، فيسقط اعتبار نية الصفة ونية النفل لغواً بالاتفاق بين الإمام وأبي يوسف ومحمد وزفر، لأن النفل غير مشروع في هذا الوقت، والإعراض عن الفرض يكون بنية النفل، فإذا ألغيت نية النفل لم يتحقق الإعراض، وهو نظير الحج، كما يستدل هؤلاء بما رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا رمضان^(١).

القول الرابع: لو نوى المسافر في رمضان صوم نفل أو قضاء أو نذر أو أي شيء سوى فريضة الوقت لم يصح صومه مطلقاً، لا عن رمضان، ولا عن غيره، وهذا قول الجمهور من الشافعية^(٢) والمالكية^(٣) والحنابلة^(٤) وحجتهم أن رمضان

(١) حاشية الباربي على فتح القدير جـ ٢ ص ٣٠٨، وحاشية ابن عابدين جـ ٢ ص ٣٧٨. أما

الحديث فلم أجده في الكتب الستة، كما أني لم أجده في البرامج الآتية على الحاسب الآلي:

أ — الموسوعة الذهبية .

ب — الموسوعة الألفية .

ج — موسوعة أطراف الحديث، لزعلول .

لكن هناك حديث آخر: إذا مضى النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان، سنن البيهقي جـ ٤ ص ٢٠٩ وله ألفاظ آخر . انظر مختصر سنن أبي داود للمنذري جـ ٣ ص

٢٢٣ وشرح السنة للبخاري جـ ٦ ص ٢٣٨، وتحفة الأحوذى جـ ٢ ص ٥١ .

(٢) المجموع ٢٦٣/٦ .

(٣) البيان والتحصيل ٣٣٩/٢ .

(٤) الإنصاف للمرداوي ٢٨٨/٣ .

صومه مستحق لعينه، فلا يصح فيه صوم غيره، ولأنه نوى به غيره فلا يجزئه عن فرضه، لأنه لم ينو أداء الصوم لإسقاط فريضة الوقت، ولأن رمضان ظرف لا يتسع لغيره، فهو كمن لم ينو شيئاً، وحيث إن العبادة لا بد لها من نية ولذا لم يصح صومه، وهو الراجح، والله أعلم .

المسألة العاشرة :

هل جواز الفطر خلال المسير فقط ؟

من الفقهاء من لا يرى الجمع إلا في حالة السير والضرب في الأرض، فهل رخصة الفطر في رمضان كذلك ؟ أي لا يصلح للمسافر الفطر إلا إذا كان على سفر حقيقة، فإذا حط الرحال، ونزل في بلد لم يفطر، ولو لم ينو الإقامة بها أربعة أيام، كمن نزل وأقام يومين أو ثلاثة مثلاً ؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن رخصة الفطر لكل من وُصف بأنه مسافر، سواء كان ضارباً في الأرض جاداً في السير أم لا، ولا يرتفع الحكم إلا بارتفاع الوصف وهو السفر، فلو أقام في مصر يوماً أو يومين خلال سفره، لا ينقطع سفره بذلك المقام، وبهذا قال المالكية والحنفية والشافعية^(١) والحنابلة^(٢) .

ففي البيان والتحصيل قال مالك في المسافر يقيم في المنهل يوماً أو ما أشبه ذلك: يجوز له أن يفطر ما كان يجوز له أن يقصر . قال محمد بن رشد : هذا كما قال، فهو مما لا اختلاف فيه لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا

(١) روضة الطالبين ٢/٣٦٩ .

(٢) الإنصاف للمرداوي ٣/٢٨٧ .

﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ إِلَّا أَنْ مَالِكًا يَسْتَحِبُّ لَهُ الصِّيَامَ، وَيَكْرَهُ لَهُ الْفِطْرَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(١).

وقال ابن عابدين : المسافر إذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر، هل يحل له الفطر في هذه المدة، كما يحل له قصر الصلاة ؟ سئلتُ عنه، ولم أره صريحاً، وإنما رأيت في البدائع وغيرها : لو أراد المسافر دخول مصر، ينوي فيه الإقامة، يكره له أن يفطر في ذلك اليوم، ثم قال : فتقييده بنية الإقامة، يفهم أنه بدونها يباح له الفطر في يوم دخوله، ولو كان أول النهار لعدم المُحَرَّم وهو الإقامة الشرعية، وكذا في اليوم الثاني مثلاً، والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز، ما لم يوجد نقل صريح بخلافه^(٢)، وذهب ابن حزم إلى أن المسافر لو أقام يوماً وليلة خلال سفره، ففرض عليه أن ينوي الصوم، وكذلك إن نزل ونوى إقامة ليلة والغد، فعليه أن ينوي الصيام ويصوم، وهذا بخلاف قوله في قصر الصلاة^(٣).

وإذا كان الجمهور قد أجازوا الجمع والقصر خلال الإقامة مدة قصيرة، فإن القول بجواز الفطر أولى، لأن الآية الكريمة أباحت القصر حال الضرب في الأرض بقوله تعالى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾^(٤) كما أمرت الآية بإقامة الصلاة كاملة حال الاطمئنان، بقوله

(١) البيان والتحصيل ٣١٤/٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٣٢/٢ .

(٣) المحلى ٢٢/٥ .

(٤) النساء : ١٠١ .

تعالى : ﴿ فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ^(١) بينما علقت الآية الفطر على وصف السفر بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ فمن أقام مدة قصيرة خلال تنقله وترحله، لم يرتفع عنه وصف السفر، لأنه لا يزال منكشفاً عن محل إقامته .

والذي يترجح هو القول بالجواز مع الكراهة، لأن الحكمة من الفطر في السفر — وهي رفع الحرج ودفع المشقة — غير موجودة في الغالب حال السكون والاطمئنان والتزول في الأمصار .

(١) النساء : ١٠٣ .

فهرس المصادر والمراجع :

- ١- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد .
- ٢- جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير الجزري، تحقيق عبدالقادر أرناؤوط، نشر وتوزيع / مكتبة الحلواني والملاح ودار البيان، دمشق .
- ٣- جامع الأصول من أحاديث الرسول، ابن الأثير الجزري، تحقيق محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ / ١٩٥٠م .
- ٤- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ٥- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، وبهامشه الجواهر النقي لعلاء الدين ابن التركماني، مطبعة المعارف بحيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى توزيع دار الباز، مكة المكرمة .
- ٦- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، الناشر دار الكتاب العربي بيروت .
- ٧- شرح السنة، لحسين بن مسعود البغوي، تحقيق وتعليق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م .
- ٨- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ٩- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ .
- ١٠- مختصر سنن أبي داود، الحافظ المنذري، ومعه معالم السنن للخطابي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

- ١١- مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- ١٢- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ .
- ١٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن المسعود الكاساني دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ١٤- البيان والتحصيل، أبو الوليد ابن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- ١٥- التسهيل، مبارك بن علي الأحسائي المالكي ت ١٢٣٠هـ بتحقيق د/ عبد الحميد بن مبارك، مكتبة الإمام الشافعي بالرياض .
- ١٦- رد المختار على الدر المختار المشهور بحاشية ابن عابدين، محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م .
- ١٧- الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور البهوتي، ومعه حاشيته لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، المطابع الأهلية بالرياض .
- ١٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، الناشر المكتب الإسلامي .
- ١٩- الفتاوى الكبرى الفقهية، لابن حجر الهيتمي، وبهامشه فتاوى شمس الدين الرملي، طبعة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

- ٢٠- فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهمام، ومعه شرح العناية على الهداية لمحمد البابرقي، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م.
- ٢١- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس الأصبحي، برواية سحنون عن عبدالرحمن بن القاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٣٢٣هـ، الناشر دار صادر، بيروت .
- ٢٢- المجموع شرح المذهب، لأبي زكريا يحيى الدين النووي، وبهامشه فتح العزيز شرح الوجيز، لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي .
- ٢٣- المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، نشر دار الآفاق الجديدة، بيروت .
- ٢٤- المغني، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة، الناشر مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، توزيع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- ٢٥- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٣٢هـ، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت.